



■ (الأمناء) تنشر تفاصيل اختراق نظام إدارة الدين الخارجي والمعروف بنظام (الدمفاس) في البنك المركزي بعدن
 ■ المعبقي يشكل لجنة داخلية للتحقيق بطريقة سرية
 ■ من هي الجهة التي تطالب بمبلغ ٢٠٠ ألف دولار لإنهاء الاختراق؟

الحوثيون يخترقون نظام البنك المركزي في عدن

الأمناء - تقرير خاص:

أفادت مصادر سرية لـ "الأمناء" عن حدوث اختراق تقني لشبكة نقل البيانات الخاصة بالبنك المركزي في العاصمة عدن الخاص بعمليات إدارة الدين الخارجي والمعروف بنظام (الدمفاس) والذي اشترتها البنك المركزي في منتصف العام 2021م، بمبلغ (1.5) مليون دولار وذلك منذ فجر يوم الاثنين الماضي. وأشارت المصادر ذاتها بأن مجموعة من الهاكر قاموا بالدخول إلى شبكة نقل المعلومات واخترقوا نظام الأمان وسحب كل بيانات البنك والخاصة ببيانات الدين الخارجي التابع للحكومة ووزارة المالية ذات الصلة ببيانات القروض الخارجية للدولة وكذلك الأقساط والفوائد المستحقة على البلد وإيقاف العمل به من قبل الموظفين المختصين التابعين لقطاع العمليات المصرفية الخارجية، ورجحت تلك المصادر بأن الجهة المتورطة بذلك الاختراق هي جماعة الحوثي وبنكها المركزي في صنعاء.

تفاصيل الاختراق

وأفادت المصادر أنه ومنذ اليوم الأول لشراء البنك المركزي في عدن هذا النظام، والذي كان هدفه تمكين البنك في عدن من إدارة الدين الخارجي للبلد وتسهيلات كل التعاملات المصرفية والمالية ذات الصلة بحسابات القروض الخارجية للمقرضين الخارجيين والذي ساعد إدارة البنك في إدارة أي مبالغ تم إقراضها الدولة في السابق، إضافة إلى إمكانية تسهيل أي منح أو قروض خارجية دولية أو إقليمية قد تقدمها الدول في المستقبل وعلى رأسها المنحة السعودية الأخيرة بمبلغ مليار دولار والتي وقعها صندوق النقد العربي مع وزارة المالية خلال الشهر الماضي. حيث أبدى الحوثيون وقيادة البنك المركزي في صنعاء امتعاضهم

ورفضهم التام لاي أعمال مالية أو مصرفية تقدم عليها المؤسسات المالية الدولية والأجنبية من تعاملات تسهم في تعزيز استقلالية البنك المركزي في عدن في إدارة احتياطات الدولة الخارجية أو أي أرصدة خارجية تم تجميدها خلال فترة الحرب الدائرة منذ مارس 2015م، حيث نددت قيادة اللجنة الاقتصادية العليا وإدارة البنك المركزي في صنعاء توجهه العديد من المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي قراره الأخير بالسماح لإدارة البنك المركزي في عدن السحب من قيمة حقوق السحب الخاصة والتي تم تخصيصها خلال العام 2021م للعديد من الدول المساهمة لدى الصندوق بما فيها اليمن و بما يعادل قيمتها 650 مليون دولار. حيث سمح صندوق النقد الدولي للحكومة الشرعية في عدن ممثلاً بوزارة المالية وبنكها المركزي سحب ما يقدر بـ 300 مليون دولار وذلك بهدف تغطية الحكومة سداد رواتب الموظفين في القطاعات الحكومية خلال الفترة القادمة، وذلك من خلال قيام البنك المركزي في عدن بتنفيذ مزاداته الأسبوعية خلال الفترة القادمة، في مقابل تسخير تلك العائدات التي يسحبها البنك المركزي بالريال من عمليات بيعه لمزادات الدولار لصالح التجار المستوردين عبر البنوك التجارية والإسلامية.

المعبي يشكل لجنة تحقيق

وتشير المصادر ذاتها بأن توجيهات أصدرها محافظ البنك الحالي أحمد المعبقي بتكوين لجنة للتحقيق في قضية الاختراق والتي لم تعلم عنها إدارة البنك وتم التكتيم عليها لما يزيد عن 10 أيام من قبل الإدارة العامة للحاسب الآلي وقطاع العمليات المصرفية الخارجية، في حين قامت إدارة التحقيق التي شكلها المعبقي بإحالة عدد من الموظفين في بنك عدن للمساءلة القانونية داخليا رغم عدم علاقتهم بالموضوع جملة وتفصيلا

■ لماذا تستر المعبقي على الموضوع بعد وصول الخبر إلى المجلس الرئاسي؟

■ إحالة عدد من الموظفين في البنك المركزي للمساءلة القانونية

■ هل يكون الموظفون المحالون للتحقيق كبش فداء؟

وإلقاء التهمة عليهم بالتقصير والإهمال والتساهل العمد في مهامهم الموكلة إليهم.

هل يكون الموظفون المحالون للتحقيق كبش فداء؟

في مقابل ذلك تواصلت صحيفة الأمناء عبر مصادرها السرية مع عدد من الجهات ذات العلاقة بالموضوع والتي أشارت بأن تحميل الموظفين مسؤولية ذلك الاختراق يعد تهربا واضحا من المسؤولية التي تقع على عاتق الإدارة العليا للبنك في عدن، حيث أفادت تلك المصادر بأن جوهر المشكلة يتمثل في امتناع إدارات البنك السابقة والإدارة الحالية كذلك قبول توصيات العديد من الفنيين والمهندسين في البنك المركزي عدن والتي طالبت قيادة البنك بأن تستبدل النظام الحالي المعروف بـ (CORE BANKING)، حيث طالبوا قيادة البنك المركزي شراء

نظام رئيسي جديد واستبداله بدلاً عن النظام الحالي والذي يعتبر النظام الأساسي في صنعاء والذي قام البنك المركزي في صنعاء بشراء النظام في منتصف العام 1997م وذلك عبر وكيل الشركة الأم الألمانية (بيت الخبرة العربية) في عمان / بالأردن، حيث أشارت المصادر بتعرض الشبكة الناقلة للبيانات عبر الربط الشبكي للاختراق حيث سبق وأن تم اختراق النظام الأساسي للبنك المركزي في عدن في منتصف العام 2017م، حيث أجرى البنك المركزي في صنعاء إثبات عدد من العمليات المتعلقة برواتب ومستحقات بعض الوزارات والتي صرفها البنك في عدن، وحذفت بعد اختراق الشبكة.

وأضافوا بأنهم اقترحوا على إدارة البنك المركزي في عدن الإسراع في شراء واستبدال النظام البنكي الحالي بنظام آخر مختلف عن النظام المستخدم في صنعاء باعتبار أن مصدر النظام الأساسي والمعروف بـ (BANK-ING SYSTEM SOURCE) يوجد في العاصمة صنعاء، وأن وكيل النظام مركز الخبرة العربي للاستشارات والنظم هو ذاته من كان يقوم بأعمال التطوير والصيانة والتحديث للنظام. حيث تعاقدت إدارة البنك المركزي السابقة خلال فترة المحافظ السابق بن زمام ومن ثم حافظ معياد بالتوقيع على عقد صيانة وتطوير وتحديث البنية الهيكلية للنظام المنتهي الصلاحية بما يزيد عن 500 الف دولار، وظل النظام على حاله السابق ولم يشهد أي تغييرات جوهرية تذكر وذلك بسبب انتهاء عمر الافتراضي وتوقف انتاجه من قبل الشركة الأم.

وبعد تعيين إدارة البنك الحالية في الثاني عشر من ديسمبر 2021م، وقعت إدارة المعبقي عقداً آخر لتطوير 300 ألف دولار مع الخبير غالب وهدان أحد كبار فنيي النظام والذي قام بعمليات التحديث والتطوير للنظام بحسب العقد الموقع مع إدارة البنك خلال الأشهر الماضية، وتم تنصيب برنامج إدارة الدين الخارجي

نظام رئيسي جديد واستبداله بدلاً عن النظام الأساسي للبنك وبدأ العمل به في البنك المركزي عدن، حيث قام المختصون بإدخال كل بيانات القروض الخارجية والأقساط التي سددتها الحكومة عبر وزارة المالية والفوائد المستحقة خلال الأعوام الماضية (2018 - 2022)، حيث كانت كل بيانات الدين الخارجي مخفية على صنعاء وغير متاحة خلال الفترة الماضية نظراً لكون كل عملياتها تتم من خلال نظام دفترتي بين وزارة المالية والإدارة المختصة بالديون الخارجية.

حيث استغرب العديد من المختصين الطريقة التي تعاملت بها إدارة البنك المركزي ومحافظها الحالي من إحالة بعض الموظفين في إدارة تقنية المعلومات للتحقيق في عملية الاختراق، فيما لم تفكر وبشكل مسؤول وواقعي في حقيقة الجهة المستفيدة من هذا الاختراق، وما هي مصلحة هؤلاء الموظفين الذين لا حول لهم ولا قوة، ولا توجد لديهم أي مصالح تربطهم في الجهة المخترقة، في حين تناست إدارة البنك ومحافظها المعبقي العلاقات السابقة والوطيدة التي تربط خبير النظام بصنعاء منذ العام 1997م.

وعلمت "الأمناء" أنه في صباح يوم الخميس الموافق 29/12/2022م - اجتمع المعبقي مع لجنة التحقيق بعد وصول خبر الاختراق إلى رئاسة الوزراء في عدن، ومنع أي موظف في الإدارة المعنية بالحديث عن الموضوع والتكتم عنه عن عملية الاختراق والقول بأن الموضوع ليس سوى أن فيروساً قد ضرب المعبقي البنكي لإدارة الدين الخارجي بهدف التغطية عن هذه الكارثة والفضيحة.

يذكر بأن إدارة البنك الحالية تواجه اتهامات بأعمال تلاعب في المزايدات الأسبوعية التي ينفذها البنك المركزي في عدن لبيع النقد الأجنبي وعلى تنسيق مباشر بينها وبين بنك صنعاء في الحرب الحالية على رأس المال الجنوبي منذ توليها مهام إدارة البنك المركزي.

قسم التقارير
علاء عادل حنش

مدير الإخراج الفني
مراد محمد سعيد

مدير التحرير
غازي العلوي

رئيس التحرير
عدنان الأعجم

المشرف العام
د. صدام عبدالله

الأمناء

alomana2013@gmail.com

الآراء والكتابات الواردة في الصحيفة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الصحيفة وإنما تعبر عن وجهة نظر أصحابها.

عدن - المنصورة - شارع القصر تلفون: 341948 وللتواصل عبر الواتساب (772331158) للتواصل حول اعلاناتكم على 771210175